

مذكرة شفوية مؤرخة 15 أيار/مايو موجهة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر نزع السلاح يحيل بها "ورقة التفكير بشأن السعي إلى إضفاء مزيد من الفعالية والكفاءة على مؤتمر نزع السلاح"

يهدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح تحياته إلى الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف ويتشرف بإطلاعها على الورقة المقدمّة من التفكير بشأن السعي إلى إضفاء مزيد من الفعالية والكفاءة على مؤتمر نزع السلاح. وتقدم الورقة أفكاراً يمكن طرحها في المناقشات القادمة بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ويرجو وفد الولايات المتحدة التكرم بتعميم هذه الوثائق على الدول الأعضاء وتسجيلها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح لعام 2023.

ويغتنم وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح هذه الفرصة ليعرب مجدداً للأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح عن أسى آيات تقديره.



المرفق

السعي إلى إضفاء مزيد من الفعالية والكفاءة على مؤتمر نزع السلاح، ورقة تفكير مقدّمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر نزع السلاح، 15 أيار/مايو 2023

مقدمة

يمكن عمل الكثير لتحسين أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح بدون تغيير النظام الداخلي الرسمي. وفي ظل البيئة الحالية، قد يكون هذا النهج الذي يركز على الممارسات الفعلية ممثلاً للمسار الأكثر واقعية لتتشيظ أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح وكذلك، بهذه الوسيلة، مؤتمر نزع السلاح نفسه.

ويمكن أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح خطوات لتعزيز الاستمرارية. وينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح قادراً على مواصلة أعماله من عام إلى آخر، متجنباً العقبات الإجرائية غير الضرورية، ومُضيفاً بصورة تدريجية ما يحرز من تقدم في كل دورة. وأخيراً، يمكن أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح خطوات نحو إجراء مزيد من المناقشات التفاعلية بشأن جدول أعماله المتعلق بنزع السلاح. وترد فيما يلي بعض الاقتراحات الملموسة

تبسيط برنامج العمل، ووضعية الدول المراقبة

لقد حان الوقت تماماً لإجراء تغيير بشأن ممارسات مؤتمر نزع السلاح بخصوص اعتماد برنامج عمل، بالنظر إلى أن العملية الحالية مرهقة وتكرارية بلا داع، من حيث إنها تتطلب من المؤتمر تكرار المهمة نفسها من عام إلى آخر، بدءاً من الصفر. فبدلاً من مناقشة وصياغة برنامج عمل لكل دورة جديدة، يمكن لمؤتمر نزع السلاح اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن، يستند إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح القائم، ينتقل من عام إلى آخر ما لم يقرر مؤتمر نزع السلاح خلاف ذلك، وبالتالي توفير الوقت والموارد للوفود لتناول البنود الموضوعية من جدول الأعمال.

وتوجد طريقة أخرى لتبسيط برنامج العمل وهي السماح لمنسقي الهيئات الفرعية بتفويض أكبر في تنظيم المناقشات بالطريقة التي يعتقدون أنها ستكون أكثر الطرق إنتاجية، بدلاً من وصف أساليب عملهم داخل برنامج العمل. فالمنسقون، على غرار الكيفية التي تُدار بها الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية، ينبغي أن تكون لهم القدرة على اقتراح جداول أعمال وجدول زمنية مؤقتة، مع مراعاة آراء الوفود في العملية. (ملاحظة: تستخدم هذه الورقة مصطلح "الهيئة الفرعية" للإشارة إلى شكل المناقشات الموضوعية لبنود محددة من جدول الأعمال، ولكنها لا تحول دون استخدام مصطلح آخر، مثل "اللجنة المخصصة").

وكما هي حال إجراءات برنامج العمل، يتبع مؤتمر نزع السلاح أيضاً التكرار في بذل الوقت والجهد عن طريق التخاصم مرة أخرى بشأن طلبات الدول المراقبة المحتملة للمشاركة في كل دورة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يوافق مؤتمر نزع السلاح على أن يجري مسبقاً من عام إلى آخر ترحيل وضعية أي مراقب تكون قد جرت الموافقة عليه. ويمكن أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح بالبناء على قرار رئاسة المؤتمر (جمهورية الصين الشعبية) لعام 2022 بشأن الدول المراقبة.

السماح بالعمل المرن من جانب الهيئات الفرعية

يوجد مسار آخر لزيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح، ولتجاوز النهج الحالي القائم على "كل شيء أو لا شيء"، وهو مواصلة مناقشات الهيئات الفرعية بشكل غير رسمي، على النحو المشار إليه في النظام الداخلي. وسيكون الهدف هو اتباع شكل أكثر تفاعلية لمناقشة بنود جدول الأعمال من حيث الجوهر وتجنب البيانات الوطنية الرسمية (التي تُترك للجلسة العامة).

وعلى نفس المنوال، سيكون من المهم أيضاً معاملة تقارير الهيئات الفرعية المقدمة إلى الجلسة العامة على أنها غير ملزمة. وسيكون لمنسقي الهيئات الفرعية الحرية في أن يقرروا بأنفسهم أفضل طريقة لتقديم تقرير عن نتائج عمل الهيئة إلى الجلسة العامة. وستُعتبر التقارير مجرد لقطات، تُرى عن طريق عيني المنسق، للتقدم المحرز حتى التاريخ المعني. وللحفاظ على الوضع غير الرسمي وغير الملزم لأي استنتاجات متوصل إليها ولحمايته، سواء أكان المنسقون يقدّمون إلى الجلسة العامة إفادة شفوية، أو يقدمون إليها ورقات تحت سلطتهم الخاصة، فإنه سيُنظر إلى هذه التقارير على أنها تعكس فقط آراء المنسق، في انتظار اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الجلسة العامة.

ومن شأن هذا النهج أن يقلل الوقت الذي يُقضى في محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة توافق الآراء، في حين أنه يضمن في الوقت نفسه وجود بعض السجلات للمناقشات التي عُقدت. وسيكون تقرير عمل الهيئات الفرعية بمثابة نقطة انطلاق لترحيل المناقشات إلى العام التالي، ما يسمح لعملية المناقشة والتداول بأن تمضي قدماً بسرعتها في اتجاهها هي إلى حين إيجاد طريق للمضي قدماً يمكن الاتفاق عليه بتوافق الآراء. وهذا من شأنه أن يعزز الهيئات الفرعية باعتبارها هيئات غير رسمية منظمة لبناء الثقة والتفاهات المشتركة إلى أن يحين الوقت الذي يبدأ فيه توافق آراء في الظهور، وأن يترك للجلسة العامة أمر البت في الإجراءات الإضافية.

ويمكن أن يوجد خيار آخر لتقارير الهيئات الفرعية هو استكمال الاستنتاجات غير الرسمية للمنسق بفرع إضافي متفق عليه رسمياً من "الاستنتاجات المتفق عليها" التي تشمل الأفكار التي تشعر جميع الدول بالراحة في دعمها. وفي البداية، يمكن أن يكون الأمر بسيطاً مثل الموافقة على أن قضية معينة هي قضية مهمة. والهدف من ذلك هو تجنب الممارسة السابقة المتمثلة في المفاوضات الطويلة التي لا تذكر، في النهاية، سوى موقف "بعض الوفود" أو "وفد واحد" بشأن قضية ما. وهذا النهج يمكن أن يساعد في إعادة صياغة المناقشة وفي تحفيز الوفود على البحث حتى عن مجالات اتفاق صغيرة. وسيكون التركيز على مجالات الاتفاق وليس على مجالات الاختلاف، وبالتالي تعزيز توافق الآراء.

تعزيز زيادة فعالية الحوار

كثيراً ما تتكون الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح من الدول الأعضاء التي تقدم مواقف وطنية، دون أي تبادل ونقاش موضوعيين بشأن القضايا. وإذا كان للوفود أن تتقدم في أي وقت في اتجاه المفاوضات، فعليها أن تتحدث أولاً عن خلافاتها لتحديد مجالات التلاقي. وقد أعلق مؤتمر نزع السلاح نفسه في الوقت الحالي في عملية تشكل استنساخاً لنموذج اللجنة الأولى للأمم المتحدة المتمثل في الإدلاء بالبيانات الوطنية وحقوق الردود، بدلاً من التركيز على الحوار والمداولات. ويصدق الشيء نفسه إلى حد كبير على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي أصبحت تشكل تفاوضاً على المواقف الوطنية القائمة بشأن القضايا أكثر من كونها تشكل استكشافاً موضوعياً يركز على تقديم توصيات مفيدة إلى مؤتمر نزع السلاح.

وبمواصلة ممارسة عقد اجتماعات الهيئات الفرعية بصفة "غير رسمية"، يمكننا توسيع استخدام فترات المناقشة غير الرسمية أثناء الجلسات العامة الرسمية لكي يتمكن المندوبون من استكشاف القضايا بمزيد من العمق. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتقل الجلسة العامة إلى المناقشات غير الرسمية عقب العروض الرسمية المقدّمة في أفرقة النقاش، مما سيتيح للوفود الفرصة لطرح أسئلة والتعلم من الخبراء، وكذلك التفاعل بعضهم مع بعض، قبل أن يعبروا لاحقاً، في جلسة رسمية، عن وجهات النظر الوطنية. ويمكن أيضاً دعوة الخبراء إلى تقديم المزيد من الأفكار بشأن أي "استنتاجات متفق عليها" تتبع من عملية الهيئات الفرعية.

وفضلاً عن ذلك، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يُسهم في مناقشاته الموضوعية عن طريق استراتيجية مدروسة بدرجة أكبر للسعي إلى تحقيق تأزر الطاقات مع هيئات نزع السلاح الأخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يطلب مؤتمر نزع السلاح (عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة) من هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة استكشاف موضوع محدد بدقة أو حتى نوع محدد من التدابير نود نحن النظر فيه. وهذا من شأنه أن يسمح لكل هيئة بأداء دور مكمل - وليس دوراً مزدوجاً - في هذه المناقشات، الأمر الذي ما يُسرّع من تقدمنا في نهاية المطاف بشأن قضايا نزع السلاح الرئيسية. ومن شأن هذا النهج أن يحقق فائدة إضافية تتمثل في تناول أداء "آلية نزع السلاح" عن طريق اتخاذ خطوات عملية لتحقيق نتائج أفضل.